وسط استمرار ارتفاع الطلب على الخام والمشتقات في الأسواق الرئيسة

أسعار النفط تتراجع مع بقائها قريبة من ذروة 7 أعوام

تراجعت أسعار النفط في التعاملات الصباحية، مع بقائها قريبة من ذروة 7 أعوام، وسط استمرار ارتفاع الطلب على الخام والمشتقات في الأسواق الرئيسة.

ويأتي تراجع بعد موجة ارتفاعات استمرت على مدار خمس جلسات، بالتزامن مع تحسن الطلب على المشتقات من جانب أوروبا والصين، لمواجهة الطلب على الطاقة وعدم قدرة الغاز الطبيعي على تلبية الطلب.

وبحلول الساعة 07:24 (ت.غ)، تراجعت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم ديسمبر بنسبة 0.10 بالمئة أو 7 سنتات إلى 83.57 دولارا للبرميل.

كما تراجعت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط، تسليم نوفمبر بنسبة 0.20 بالمئة أو 17 سنتا إلى 80.35 دولارا للبرميل.

وسجلت أسعار الطاقة التقليدية (النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي)، لمستويات قياسية بالنسبة للأخير، بفعل زيادة الطلب، وعدم قدرة الإمدادات على تلبية احتياجات الأسواق.

ويأتي تحسن الأسعار، على الرغم من إعلان تحالف «أوبك +» في 4 أكتوبر الجاري، تخفيف قيود الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميا، لتلبية الطلب المتزايد عالميا.

مجلس صندوق النقد الدولي يؤكد ثقته بمديرته التنفيذية «جورجيفا»

كريستالينا جورجيفا

أكد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ثقته بمديرته العامة كريستالينا جورجيفا، وقدرتها على مواصلة الاضطلاع بواجباتها بفعالية خلال الفترة المقبلة.

جاء ذلك، في بيان صادر عن الصندوق، على خلفية إجرائه تحقيقا حول تهم وجهت لـ«جورجيفا» خلال فترة عملها في البنك الدولي، وقيامها بتغيير بيانات لصالح الصين.

وقال الصندوق إنه عقد اجتماعه الثامن بشأن التهم الموجهة للمديرة العامة للصندوق، كجزء من التزام المجلس التنفيذي بإجراء استعراض شامل وموضوعي لما وجه إليها من اتهامات.

واعتبر المجلس أن المعلومات المقدمة في سياق مراجعته لم تثبت بشكل قاطع، أن المدير العام لعب دورا غير لائق فيما يتعلق بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018، عندما كانت الرئيس التنفيذي للبنك الدولي.

وبعد الاطلاع على جميع الأدلة المقدمة، «يؤكد المجلس التنفيذي من جديد ثقته الكاملة في قيادة المديرة العامة وقدرتها على مواصلة الاضطلاع بواجباتها بفعالية». وزاد: «الصندوق ملتزم بدعم المدير العام في الحفاظ على أعلى معايير الحوكمة والنزاهة في البيانات والبحوث وعمليات صندوق النقد الدولي، ويثق في حيادية موظفي الصندوق والتميز التحليلي له وفي قوة الصندوق».

وأثيرت القضية على خلفية تقرير تضمن مزاعم أعدته شركة الخدمات القانونية «ويلمر هيل» لمجلس البنك الدولي حول مخالفات في البيانات بتقرير البنك «ممارسة أنشطة الأعمال».

تفكيك «اقتصاد الظل» عصيّ على حكومات الجزائر المتعاقبة

يبرز الاقتصاد الموازي في الجزائر كمعضلة أرّقت السلطات، وفشلت حكومات متعاقبة في إيجاد حل لها، بعد أن بلغت مستويات قياسية وأسست للتعامل بـ«أكياس الأموال» المعروفة محليا بـ«الشكارة» بعيدا عن المعاملات البنكية الرسمية. ويتجلى الاقتصاد الموازي في الجزائر في ثلاثة مظاهر رئيسية، الأول نشاط آلاف التجار وحتى رجال أعمال خارج الأطر الرسمية، ودون تصريح لدى السلطات، ولا هيئة الضرائب ودون اشتراطات في صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي. أما المظهر الثاني، فهو ظاهرة خزن أموال ضخمة خارج البنوك والمؤسسات المصرفية، أو ما يعرف محليا بـ«الشكارة».

ومصطلح «الشكارة»، هو أكياس الأموال؛ وظهر المصطلح إبان العشرية السوداء (تسعينات القرن الماضي)، للدلالة على استعمال مبالغ مالية كبيرة تعبأ في أكياس للدفع نقدا بعيدًا عن المعاملات البنكية.

والمظهر الثالث هو السوق الموازية للعملة الصعبة (النقد الأجنبي)، وينتشر نشاط صرف العملات الأجنبية في السوق الموازية التي تقدم أسعارا مغرية مقارنة بالمعاملات الرسمية في البنوك.

وفي جولة لـ«الأناضول» بسوق «سكوار بور سعيد» الشهير بقلب العاصمة لصرف العملات الأجنبية، بلغ سعر 1 دولار 175 دينارا، في حين وصل «اليورو» إلى 213 دينار لكل واحد يورو.

ويلاحظ يوميا إقبال المئات من المواطنين الراغبين في بيع النقد الأجنبي أو شرائه من سوق «سكوار بور سعيد» بقلب العاصمة، كما تتواجد أسواق مشابهة له في كل المدن الجزائرية دون استثناء. ووفق بيانات بنك الجزائر (المركزي) فإن السعر الرسمي لصرف 1 دولار خلال أكتوبر الجاري بلغت 137 دينارا (175 في السوق الموازية)، و158 دينار للعملة الأوروبية الموحدة اليورو (213 في السوق الموازية).

ومنذ سنوات، تقول الحكومة إنها تدرس اعتماد مكاتب صرف رسمية للعملات (النقد) الأجنبي، لكن المشروع بقي «حبرا على ورق» ولم يجسد إلى الآن.

وقبل أيام، قدّر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، حجم الاقتصاد الموازي في البلاد (خارج النظام المالي الرسمي) بنحو 10 تريليونات دينار، ما يعادل 75 مليار دولار.

جاء ذلك، خلال كلمة للرئيس تبون، لمناسبة تنصيب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي (هيئة استشارية تابعة للرئاسة)، تابعتها الأناضول.

السعودية تستهدف 103.5 مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة سنوياً

أطلق ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، الهادفة إلى رفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 388 مليار ريال (103.5 مليار دولار) سنوياً.

وبحسب ما أوردته وكالة الأنباء السعودية «واس»، تستهدف الاستراتيجية زيادة الاستثمار المحلي إلى 1.7 تريليون ريال (453 مليار دولار) سنوياً بحلول 2030.

وبتحقيق المستهدفات، من المتوقع ارتفاع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي من 22 بالمئة في 2019 إلى 30 بالمئة في 2030، الأمر الذي سيُسهم في نمو الاقتصاد السعودي ليصبح من أكبر 15 اقتصاداً في العالم، حسب «واس».

كان الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية، ارتفع 18.3 بالمئة في 2020 إلى 20.2 مليار ريال (5.4 مليارات دولار) مقابل 17.1 مليار ريال (4.6 مليار دولار) في 2019.

وتبحث السعودية عن ريادة إقليمية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة المقبلة، وسط منافسة مع حليفتها الإمارات، المركز الحالي للأعمال في المنطقة.

وقال ولي العهد معلقا على الاستراتيجية بحسب الوكالة: «الاستراتيجية تستهدف رفع إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65 بالمئة، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إسهاماته إلى 5.7 بالمئة من الناتج».

كما تستهدف الاستراتيجية، زيادة نسبة الصادرات غير النفطية من 16 بالمئة إلى 50 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وتخفيض معدل البطالة إلى 7 بالمئة.

وأكد بن سلمان أن المرحلة القادمة تشمل تطوير خطط استثمارية تفصيلية للقطاعات، منها الصناعة، والطاقة المتجددة، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة، والبنية التحتية الرقمية، والرعاية الصحية.

وزاد: «سيتم ضخ استثمارات تفوق 12 تريليون ريال (3.2 تريليونات دولار) في الاقتصاد المحلي حتى العام 2030». وتشمل الاستراتيجية مبادرات، منها؛ إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، بتنظيمات تنافسية وحوافز جاذبة للاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية، وبرنامج لنقل سلاسل الإمداد الاستراتيجية إلى المملكة، والاستحواذ على حصة من السوق في مكونات سلاسل الإمداد.

البنك الدولي يدعو لـ«نهج عالمي» لخفض ديون الدول الفقيرة

حذر رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس، من مخاطر عبء الدين المفرط على الدول الفقيرة بعد الجائحة، داعياً إلى اتباع «نهج عالمي» لحل مشكلة الدين.

وأوضح مالباس أن عبء المديونية في الدول متدنية الدخل ارتفع بنسبة 12 في المائة، ليصل إلى مستوى قياسي قدره 860 مليار دولار في 2020.

وأكد على هدف الوصول إلى «مستويات دين مستدامة، حيوية للانتعاش الاقتصادي وخفض مستوى الفقر». وقال مالباس إنه يأمل في جمع 100 مليار دولار في تبرعات لصندوق مؤسسة التنمية الدولية للدول الأكثر فقراً لمعالجة «ارتدادات مأساوية» ناجمة عن جائحة «كوفيد – 19».

وأضاف أن البنك يتوقع نمواً عالمياً عند 5.7 في المائة في 2021. وعند 4.4 في المائة في 2022، لكنه قال إن التفاوتات المتفاقمة بين الاقتصادات المتقدمة والدول النامية أرجعت إلى الوراء المساعي الرامية لخفض الفقر المدقع عاماً، وفي بعض الحالات التخلف الى الوراء لعقد من الزمان في الدول الفقيرة.

التضخم في الإمارات يرتفع لأول مرة خلال 32 شهراً

أظهرت بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء الإماراتية، ارتفاع التضخم السنوي في الإمارات خلال أغسطس الماضي، لأول مرة منذ يناير 2019 أي منذ 32 شهرا، مسجلاً 0.55بالمئة.

وأفادت الهيئة في تقريرها الشهري، أن التضخم ظل في النطاق السالب على مدار 31 شهرا قبل أن يرتفع في أغسطس الماضي.

وجاء ارتفاع التضخم وسط ارتفاع أسعار مجموعة النقل 14.60بالمئة، والثقافة 21.67بالمئة، والتجهيزات والمعدات المنزلية 1.35بالمئة، والتعليم 1.21بالمئة.

في المقابل، انخفضت مجموعة الأغذية والمشروبات 1.12بالمئة، والملابس والأحذية 6.29بالمئة، والسكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة 4.2بالمئة.

وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الإمارات بنسبة 0.43بالمئة في أغسطس الماضي، قياسا على شهر يوليو السابق له.

الحساب الجاري التركي يتحول لتسجيل فائض في أغسطس

تحوّل الحساب الجاري في تركيا ليسجل فائضا بقيمة 528 مليون دولار خلال أغسطس الماضي، مقابل عجز قدره 4.068 مليارات دولار على أساس سنوي، وسط تحسن قطاع الصادرات.

جاء ذلك بسحب بيان صادر عن البنك المركزي التركي، أشار خلاله أن قيمة العجز في الحساب الجاري خلال الاثني عشر شهرا المنتهية في أغسطس، سجل 23.033 مليار دولار.

يعود تسجيل البلاد فائضا خلال أغسطس، إلى تحسن وتيرة التدفق الداخلي النقدي، قابله تباطؤ في النقد المتدفق للخارج، فيما كانت الفترة المقابلة من 2020 متأثرة سلبا بالتبعات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا.

ويقصد بالحساب الجاري، صافي تعاملات الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

وكان اقتصاديون أتراك توقعوا في استطلاع أجرته الأناضول، أن يسجل الحساب الجاري التركي في أغسطس عجزا بقيمة 190 مليون دولار.

السودان يتوقع عودة قريبة للنمو الاقتصادي

قال وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم إن بلاده تتوقع العودة إلى النمو الاقتصادي هذا العام عند نسبة نحو واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف إبراهيم في فعالية استضافها صندوق النقد الدولي أن الحكومة تتوقع زيادة النمو تدريجياً في السنوات المقبلة، وعزا ذلك إلى إصلاحات اقتصادية قال إنها بدأت تؤتي ثمارها. ويعاني السودان من نقص في الوقود والقمح بسبب إغلاق ميناء بورتسودان.

وقبل يومين، قال وزير شؤون مجلس الوزراء السوداني خالد عمر يوسف إن إغلاق ميناء بورتسودان الرئيسي في شرق البلاد على يد محتجين قبليين يسبب نقصاً في إمدادات القمح وزيت الوقود، ما يهدد إمدادات الكهرباء المتعثرة بالفعل في البلاد. وتصاعد التوتر بين القادة العسكريين والمدنيين في السودان في الأسابيع الأخيرة، واتهمت بعض الشخصيات المدنية الجيش بالاضطلاع بدور في حصار قبيلة البجا لبورتسودان، والطرق المحيطة وخطوط أنابيب

إيفرغراند تتخلف عن مدفوعات السندات للمرة الثالثة

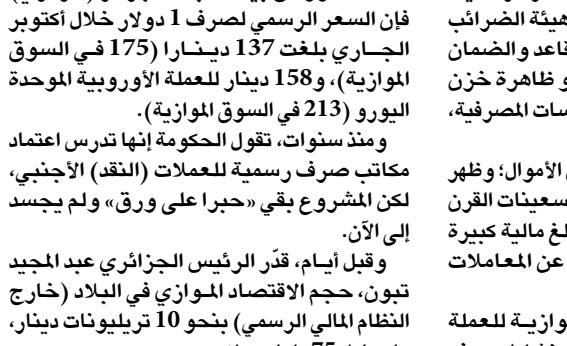

فوتت مجموعة إيفرغراند Evergrande الصينية ثالث جولة من مدفوعات السندات، مما زاد مخاوف السوق بشأن العدوى التي تشمل مطوري عقارات آخرين مع استحقاق جبل من التزامات الديون في المدى القريب.

وقال بعض حاملي السندات إنهم لم يتلقوا مدفوعات قسيمة يبلغ مجموعها 148 مليون دولار على سندات Evergrande في أبريل 2022 وأبريل 2023 وأبريل 2024 المستحقة ، بعد دفعتين أخريين لم تلتزم بهما الشركة في سبتمبر.

هذا الوضع يعرض المستثمرين لخطر تكبد خسائر كبيرة في نهاية فترات السماح التي تبلغ 30 يومًا، حيث إن المطور الصيني مثقل بأكثر من 300 مليار دولار من الالتزامات.

تظهر بيانات رفينيتيف أن إجمالي 101.2 مليار دولار من السندات الصادرة عن المطورين الصينيين، ستكون مستحقة الدفع في العام المقبل.

وقالت شركة الوساطة CGS–CIMB في مذكرة: «نرى المزيد من حالات التخلف عن السداد إذا لم تتحسن مشكلة السيولة بشكل ملحوظ»، مضيفة أن المطورين ذوي التصنيف الائتماني الأضعف يواجهون صعوبة في إعادة التمويل في الوقت الحالي، وفق ما نقلته «رويترز».

ظل تداول السندات ذات العائد المرتفع ضعيفًا بعد تراجع في الجلسة السابقة بسبب مخاوف من انتشار العدوى بسرعة في قطاع بحجم 5 تريليونات دولار، والذي يمثل ربع الاقتصاد الصيني، وغالبًا ما يكون عاملاً رئيسيًا في صنع السياسات. وأظهرت بيانات بورصة شنغهاي أن أكبر خمسة خاسرين من بين السندات المتداولة بالبورصة في الصفقات الصباحية، تلك الصادرة عن شركات العقارات.

وكان المطورون الصغار مثل Modern Land وSinic Holdings أحدث الساعين لتأخير المواعيد النهائية، بعد أن تخلفت Evergrande و Fantasia Holdings عن سداد مدفوعاتهما منذ سبتمبر.